الأمم المتحدة
A/CONF.203/L.3/Add.5

Distr.: Limited
23 April 2005
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

بانكوك، ١٨-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

تقرير اللجنة الأولى: البندان ٦ و٧ من جدول الأعمال وحلقات العمل ١ و٢ و٣

إضافة

حلقة العمل ٣- الاستراتيجيات وأفضل الممارسات لمنع الجريمة، وبخاصة فيما يتعلق بجرائم المناطق الحضرية والشباب المعرّضين للمخاطر

الوقائع

١- عقدت اللجنة الأولى، أثناء جلستيها العاشرة والحادية عشرة، في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، حلقة عمل حول الاستراتيجيات وأفضل الممارسات لمنع الجريمة، وبخاصة فيما يتعلق بجرائم المناطق الحضرية والشباب المعرّضين للمخاطر. وقد نُظّمت حلقة العمل بالتعاون مع المركز الدولي لمنع الجريمة. وكانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة:

(أ) ورقة معلومات خلفية عن حلقة العمل ٣: الاستراتيجيات وأفضل الممارسات لمنع الجريمة، وبخاصة فيما يتعلق بالمناطق الحضرية والشباب المعرّضين للمخاطر (A/CONF.203/11)؛

(ب) دليل المناقشة (A/CONF.203/PM.1 و Corr.1)؛

(ج) تقارير الاجتماعات الإقليمية التحضيرية للمؤتمر الحادي عشر (A/CONF.203/RPM.1/1 و A/CONF.203/RPM.2/1 و A/CONF.203/RPM.3/1 و Corr.1 و A/CONF.203/RPM.4/1).

240405 V.05-83708 (A)

٢- وفي الجلسة العاشرة، ألقى الرئيس كلمة استهلالية أشار فيها بشكل خاص إلى التقدّم المحرز منذ اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي المبادئ التوجيهية للتعاون والمساعدة التقنية في ميدان منع الجريمة في المدن (مرفق قرار المجلس ٩/١٩٩٥) ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في فيينا في عام ٢٠٠٠. ولاحظ أن أحد المعالم البارزة يتمثّل في اعتماد المبادئ التوجيهية بشأن منع الجريمة (قرار المجلس ١٣/٢٠٠٢)، التي أرست المبادئ الخاصة بالاستراتيجيات والممارسات الفعّالة. ولاحظ الرئيس أيضا أنه على الرغم من ارتفاع المستوى العام للمعرفة ولأفضل الممارسات، فقد ظلّ التنفيذ الفعّال يمثّل مشكلة في أكثر الأحيان. وشدّد على ضرورة إثبات فعالية استراتيجيات منع الجريمة من أجل إقناع أصحاب المصلحة المعنيين على كلّ المستويات باعتماد نهج متوازن إزاء منع الجريمة، وبكفالة ترسيخ مبادئ منع الجريمة في التشريع والإدارة وفي الهياكل التنظيمية. وفي الختام، ذكر الرئيس أن أفضل الممارسات التي جرى التسليم بنجاحها في منع وخفض الجريمة تُراعي الاحتياجات الخاصة لدى الأقليات السكانية والفئات المستضعفة، وكذلك العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الأوسع نطاقا.

٣- وتكوّنت حلقة العمل من ٦ أفرقة مناقشة قُدّم أثناءها ١٩ عرضا إيضاحيا. وتم في البداية تقديم مختلف مواضيع حلقة العمل. وتناولت الجلسة الصباحية للحلقة الاستراتيجيات والممارسات فيما يتعلّق بالجريمة في المدن، فيما جرى التركيز في جلسة بعد الظهر على الاستراتيجيات التي تستهدف الشباب المعرّض لمخاطر ارتكاب الجريمة وللإيذاء والشباب الذي هو في نزاع مع القانون.

٤- وخاطب وزير العدل والجمارك الأسترالي اللجنة في جلستها العاشرة. وشدّد الوزير على أهمية الشراكات العالمية والمحلية في منع الجريمة، مركّزا بالخصوص على الآثار المحلية المترتّبة على الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأكّد الوزير، وهو يشير إلى أن أغلبية الأحداث الذين تستقبلهم السجون في أستراليا قد تعاطوا المخدرات، على الصلة بين المخدرات والجريمة وعلى أهمية وضع برامج لمنع الجريمة تكون منسّقة وقائمة على الدليل من أجل مواجهة مخاطر متعدّدة.

٥- وقد ألقى كلمة في الجلسة العاشرة ممثّلو السلفادور وإيطاليا والسويد وعُمان وفنلندا وفرنسا والأرجنتين والمغرب والولايات المتحدة الأمريكية وساموا. أمّا في الجلسة الحادية عشرة، فقد ألقى كلمة ممثّلو الولايات المتحدة وإندونيسيا ومصر. كما ألقى كلمة المراقبان عن الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال والرابطة الأمريكية لعلم الإجرام.

المناقشة العامة

٦- وردت في العرض الاستهلالي الأول الإشارة إلى الحاجة الملحّة إلى تناول قضايا الجريمة في المدن وقضايا الشباب المعرّض للمخاطر، ولوحظ أن ما تشهده بلدان عديدة من تحضّر مكثّف وانعدام للبنى التحتية وانعدام لفرص الاستفادة من الخدمات أو الحصول على دخل وتفاقم في أوجه التفاوت في الدخل قد أسهمت كلها في تفكّك الأسرة التقليدية وشبكات الدعم الاجتماعية والثقافية. فقد ارتفعت مستويات الجريمة والعنف وانعدام الأمن في المناطق الحضرية، لا سيما في البلدان النامية، حيث تيسّر ذلك في كثير من الأحيان بالمخدرات غير المشروعة والمسدّسات والتجلّيات المحلية للجريمة المنظمة والاتجار بالأشخاص. ويشهد الكثير من المناطق الحضرية نسبا عالية من الأطفال والشباب الذي يعيشون في بيئات تتّسم بعدم الاستقرار والفقر، مما يعرّضهم بشدّة لمخاطر ارتكاب الجريمة وللإيذاء. والكثير من هؤلاء الأطفال هم من الأشخاص المتّجر بهم أو من الأشخاص المتّجرين بالأسلحة الخفيفة والمخدرات، فيما أصبح آخرون منهم من مقترفي العنف الناجم عن ذلك ومن ضحاياه. وأفيد بأن الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الحضرية، ولا سيما الشباب، هم في هشاشة بالغة ويشكّلون لقمة سائغة للتجنيد في الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ومن ثم تتّضح للعيان الروابط بين الجريمة المحلية والجريمة عبر الوطنية.

٧- وشدّد العرض الاستهلالي الثاني على تحديات منع الجريمة في المدن وعلاقاتها بالتنمية الحضرية والحكم على كل من الصعيد الدولي والوطني والمحلي، وذلك استنادا إلى التجارب المكتسبة من برنامج المدن الأكثر أمانا الذي توخّى النهج الاستراتيجي المنسّق لمنع الجريمة الذي ورد عرض مجمل له في المبادئ التوجيهية بشأن منع الجريمة. وفي معرض الإشارة إلى الزيادة المهولة في عدد الضواحي المهمّشة للمدن الكبرى، التي اقترنت بارتفاع الجريمة وانعدام الأمن، جرى التشديد على اتخاذ اجراءات ملموسة من قبل الكيانات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، أُشير إلى أن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أقاما تعاوناً وثيقاً على صياغة وتنفيذ مشاريع مشتركة بشأن منع الجريمة في المناطق الحضرية.

٨- وعرض فريق المناقشة الأول ثلاث مبادرات من بلجيكا وبيرو وشيلي بشأن منع الجريمة، توضّح كيف عملت حكومات لها تواريخ وسياقات سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة على دعم إجراءات منع الجريمة. وناقش أعضاء فريق المناقشة مشاركة الحكومات المحلية وإدماج إجراءات تُشرك المجتمع المحلي بواسطة طائفة متنوعة من الآليات. وركّز أعضاء الفريق على إنجازات وتحديات مختلف المبادرات حيث أبلغوا عن زيادة وعي المواطنين وثقتهم

بالشرطة، وعن تحسّن التماسك الاجتماعي، ووضع برامج تتسم بقدر أكبر من الشمول في مجال منع الجريمة، وعمّا شهدته إحدى الحالات من انخفاض كبير في تواتر الجريمة في الشوارع. وأفاد أعضاء فريق المناقشة بأنهم لا يشكّون في نجاح عناصر مختارة من المشاريع، لكنهم ذكروا بعض التحديات، منها ضعف الدعم السياسي وصعوبة تمكين المواطنين وانعدام الموارد وصعوبة تطبيق نموذج دولي على سياق محلي.

٩- وقدّم فريق المناقشة الثاني عروضا إيضاحية عن شراكات طويلة الأمد وفعّالة على المستوى المحلي مدعومة من الحكومات الوطنية. ففيما يتعلق ببرنامج المدن الأكثر أمانا في دار السلام، كُلّل المشروع بالنجاح بالرغم من التحديات وكان جاهزا لتكراره في مدن أخرى. وركّز استحداث مفهوم إشراك المجتمع المحلي في الحفاظ على الأمن في الفلبين، بما في ذلك إجراء دراسة حالة، على تحقيق اللامركزية في الحفاظ على الأمن وبناء الثقة. وحقّقت مجموعة الاستراتيجيات والتدخلات المتوازنة والمتعدّدة الجوانب في ديادیما، بالبرازيل، نجاحا في خفض العنف الحضري وجرائم القتل بنسبة ٦٥ في المائة في خمس سنوات.

١٠- وركّز فريق المناقشة الثالث على التحديات في مجال وضع استراتيجيات مركّزة وإدماجية من الناحية الاجتماعية. وأفيد بأن الاستراتيجيات الاستثنائية لتحقيق الإنعاش الحضري التي يجري تنفيذها في بلدية إيثكويني في دوربان، بجنوب أفريقيا، تجمع بين التشاور بعناية بالغة مع المجتمع المحلي من جهة والتجديد الإنمائي من جهة أخرى، مما حفّز ظهور بيئات سليمة وعزّز فرص العمل والسياحة وقلّص من الجريمة. وعرض فريق المناقشة أيضا تجربة تعزيز قدرة المجتمع المحلي في بلدية أنتاناناريفو، بمدغشقر.

١١- وكُرّس فريق المناقشة الرابع للشباب المعرّض للمخاطر. وعرض الفريق السياسات المتكاملة بشأن الشباب في إنكلترا وويلز، التي أتاحت إطارا لمنع الجريمة بشأن الشباب المعرّض للمخاطر والشباب الذي هو في نزاع مع القانون، منذ بداية الطفولة وحتّى سنّ التاسعة عشرة، ومشاريع وقاية استهدافية محدّدة توفّر الدعم وتعالج عوامل الخطر فيما يخص الشباب المعرّض أكثر من غيره للخطر. كما عُرض مشروع تدخل مبكّر في كوينزلاند، بأستراليا، لإثبات أن التدخلات المنفَّذة والمقيَّمة بعناية، والقائمة على معرفة جيّدة ونماذج فعّالة، يمكن أن تستخدم في إنماء الأطفال والأسر بغية زيادة حمايتهم وخفض مخاطر الجريمة والإيذاء في المستقبل. وعرض فريق المناقشة أيضا مشروع سياسة عامة وطنية بشأن إدارة شؤون عدالة الأطفال في نيجيريا، يوضّح كيف يمكن إدراج الوقاية في التشريع من أجل تغيير المواقف وإرساء المعايير؛ كما يوضّح المشروع كيف يمكن التشجيع داخل المجتمعات المحلية على الحفاظ على الأمن بشكل غير رسمي واحترام حقوق الإنسان واتباع نهوج إشراكية.

١٢- وبيّن فريق المناقشة المعني بالمشاريع التي تستهدف فئات محدّدة معرّضة للخطر أهمية إدماج الشباب وإشراكهم في إعداد التدخّلات. واستعرض النهج الاستراتيجي الذي تقوم الجمهورية التشيكية بوضعه للتصدّي للاتجار بالشباب، ولا سيما الشابات، واستغلالهم جنسيا. وكان الهدف الرئيسي للمبادرة إيجاد تحالفات ضد الاتجار بهدف حماية الضحايا المحتملين والشباب المعرّضين للخطر بصورة عامة. ومن الضروري اشتراك المنظمات غير الحكومية، لأنها شريكة رئيسية في استبانة الضحايا الذين لا يلجأون إلى أجهزة الدولة من أجل المساعدة. وعُرض أيضا مشروع لمنع عصابات الشباب وإعادة إدماج أعضائها يجري صوغه في ريو دي جانيرو، البرازيل، بغية إعطاء بعض الأدلّة التي تتّسم بالتحدّي عن أهمية وقيمة التدخّلات التي تستهدف الأطفال المشتركين في عصابات ضالعة في النزاعات المسلّحة. وبيّنت دراسة دولية عن الأطفال والشباب المشتركين في العنف المسلّح المنظّم الظاهرة المستجدّة للنزاعات بين عصابات الأحداث الضالعة في الاتجار بالمخدرات على الصعيدين المحلي وعبر الوطني. وفي كمبوديا وفييت نام، كان مشروع بيت الشباب يقوم بتوسيع موارده الداعمة والتدريبية ليشمل أطفال الشوارع وكذلك، بصورة متزايدة، الذين جرى الاتجار بهم.

١٣- وعرض فريق المناقشة الأخير مجموعة أدوات وضعها مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ومجلس جنوب أفريقيا للبحوث العلمية والصناعية، بغية تعميم أفضل الممارسات والنماذج القابلة للنقل المتعلقة بمبادرات منع الجريمة. ونوقشت أيضا أمثلة على التدريب في مجال منع الجريمة والتبادلات الإقليمية وفيما بين المدن، استندت إلى خبرة معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، وأعقبتها أمثلة على المساعدة التقنية التي تشتمل على مشاريع لبناء القدرات، مع الإشارة بشكل خاص إلى مشروع بلدان الجنوب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

١٤- وخلال حلقة العمل، قدّم المركز الدولي لمنع الجريمة "المجموعة الوافية من الاستراتيجيات والبرامج المبشّرة" الجديدة التي أصدرها حول منع الجريمة الحضرية والشباب المعرّضين للخطر والتي شدّدت على مدى رسوخ منع الجريمة المتكامل وتجسّده في جميع المناطق، مما يؤكّد مجدّدا على مبدأ استدامة منع الجريمة، على النحو الذي عُبِّر عنه في المبادئ التوجيهية لمنع الجريمة (مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٣/٢٠٠٢).

١٥- وشدّد متكلّمون عديدون على أن الاستراتيجيات التي تتناول العنف بين عصابات الأحداث ينبغي ألا تقتصر على تدابير إنفاذ القوانين بل ينبغي أيضا أن تشمل تعزيز البيئة الاجتماعية لتيسير منع عنف الأحداث. ومن الأمثلة على التعاون الدولي "خطة أمريكا

اللاتينية الآمنة" التي تضمنّت استراتيجية شاملة لمنع جرائم العنف الحضرية التي ترتكبها عصابات الأحداث ولمساعدة الشباب المعرّضين للخطر.

١٦- وحلّل متكلّمون عديدون مفهوم الشباب المعرّضين للخطر وشدّدوا بصورة خاصة على أنه على الرغم من أن أطفال الشوارع والأحداث المخالفين للقانون وأعضاء العصابات كثيرا ما يُعتبرون "قضية خاسرة"، فإنهم في الواقع معرّضون لخطر التهميش الإضافي ومعرّضون للاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر وتعاطي مواد الإدمان والأيدز وفيروسه. وجرى التأكيد أيضا على أن أفعال العنف البسيطة أو الاشتراك في جرائم صُغرى أو "السلوك الهمجي"، كالبلطجة والتخريب المتعمّد للممتلكات، كثيرا ما تشكّل أرضا خصبة للضلوع في الجرائم أو الإيذاء الأشد خطورة.

١٧- وشدّد مشاركون عديدون على أهمية الرصد والتقييم الطويل الأمد لبرامج منع الجريمة بغية ضمان إجراء تقدير صحيح للنتائج، ولا سيما فيما يتعلق بنجاعتها من حيث التكلفة واستدامتها. ويشمل ذلك بناء معرفة طويلة الأمد وإجراء متابعة تستند إلى الأدلّة. وتشتمل طرائق التقييم الناجحة على التقييم الذاتي وتقدير مستوى رضا المستفيدين وتكرار الدراسات الاستقصائية عن الضحايا.

١٨- وأشار متكلّمون عديدون إلى إجراءات العدالة التصالحية باعتبارها عنصرا ضروريا من عناصر استراتيجياتهم لمنع الجريمة. وجرى التشديد أيضا على مبادرات منع الجريمة المجتمعية الأساس. وفي أحد البلدان، ذُكر أن وُفِّرت للمسنّين أو الأشخاص المعوّقين إمكانية الإبلاغ عن الجرائم من مساكنهم كما أُنشئ نظام للإبلاغ عن الجرائم البسيطة بالاتصال الحاسوبي المباشر. وقدّم آخرون أمثلة على مبادرات لمنع الجريمة اشتملت على إعادة هيكلة العاملين في إنفاذ القوانين وإعادة تركيزهم وإعادة تدريبهم. وعلى الأخص، أُنشئت عمليات ضبط أمن عن قرب في بلدان عديدة بغية تقريب رجال الشرطة من المواطنين وتشجيع نهج تعاوني من أجل خفض الجرائم وزيادة الشعور بالأمن.

الاستنتاجات والتوصيات

١٩- أبرزت حلقة العمل مَواطن القوة في منع الجريمة، وأن جزءا كبيرا من الجهود الدولية يجب أن يقع على عاتق السلطات والمجتمعات الوطنية والمحلية، منعا لانتشار الإجرام والعنف في الحياة اليومية. وثمة دور رئيسي لتدابير المنع المحكمة التخطيط على الصعيد المحلي. وهذا يمثّل تحدّيا كبيرا يجب أن تتصدّى له الحكومات على الصعيد الدولي والوطني ودون الإقليمي والمحلي.

٢٠- ويتزايد عدد الدول التي تضع وتطبّق استراتيجيات مجدية وفعّالة للحدّ من الإجرام وفقدان الأمن، ولتعزيز أمان المجتمعات المحلية في المناطق الحضرية وفي صفوف الشباب المعرّضين للمخاطر، وفقا لصكوك الأمم المتحدة المتعلقة بمنع الجريمة، بما فيها إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢) والأهداف الانمائية للألفية الواردة فيه، وإعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة: مواجهة تحدّيات القرن الحادي والعشرين (مرفق قرار الجمعية العامة ٥٥/٥٩)، والمبادئ التوجيهية لمنع الجريمة (مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٢/١٣).

٢١- وأوصت حلقة العمل الدول الأعضاء بالنظر فيما يلي:

(أ) اعتماد وتنفيذ المبادئ التوجيهية لمنع الجريمة والمعايير والقواعد الدولية المتعلقة بحقوق الشباب؛

(ب) وضع استراتيجيات وسياسات شاملة لتيسير ودعم صوغ السياسات المتعلقة بمنع الجريمة الحضرية وبالشباب المعرّضين للمخاطر على مستوى الحكومات المحلية؛

(ج) تمكين السلطات المحلية من إرساء نهوج استراتيجية متكاملة لمنع الجريمة، مع إيلاء اهتمام خاص للشباب المعرّضين للمخاطر. وهذا يقتضي من السلطات المحلية أن تتولّى زمام القيادة وأن تعمل على نحو متعدّد القطاعات، يشمل الخدمات المحلية والإدارة المحلية، وكذلك مع الفئات المجتمعية المحلية والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي؛

(د) صوغ استراتيجيات متحسّسة للإطار الاجتماعي، تركّز على إدماج الشباب المعرّضين للمخاطر، بما في ذلك الأقليات الإثنية والثقافية والفتيان والفتيات، وتعزيز وتشجيع مشاركتهم النشطة في اتخاذ القرارات في الأمور التي تمسّهم؛

(ه) وضع استراتيجيات متحسّسة لنوع الجنس، بما في ذلك إيلاء عناية خاصة لفئات معيّنة من الشباب المعرّضين للمخاطر واستهدافها. وهذا يشمل أولئك الذين يعيشون في أفقر المناطق الحضرية وأطفال الأزقّة وأولئك المنخرطين في عصابات المراهقين والشباب المستَغَلّين جنسيا وأولئك المتأثّرين بتعاطي مواد الإدمان أو بالحروب أو الكوارث الطبيعية أو الأيدز وفيروسه؛

(و) صوغ استراتيجيات وتنفيذ خطط خاصة لتشجيع البدائل المجتمعية للاحتجاز ولدعم المحتجزين المفرج عنهم، باستخدام نهوج تصالحية تركّز على بناء القدرات الفردية والمجتمعية من أجل تسوية النزاعات قبل استفحالها؛

(ز) استحداث تدخّلات تستهدف الفئات والمناطق الأشد تعرّضا للمخاطر، وتستخدم، إلى أقصى مدى ممكن، ممارسات فضلى ونهوجا قائمة على الشواهد تُواءَم أو تُطوَّر تبعا للظروف والاحتياجات والوقائع المحلية. ولدى فعل ذلك، ينبغي للحكومات الوطنية ودون الإقليمية والمحلية أن تساعد على تقوية العوامل التي تحمي الفئات المستضعفة أكثر من غيرها، بما في ذلك النساء والأطفال، وأن تحدّ من الظروف الميسّرة للجريمة عبر الوطنية؛

(ح) تنفيذ سياسات ذات مكوّن رصدي وتقييم للعمليات والنتائج، تيسيرا لتكييف ممارسات فضلى ناجعة التكلفة ومستدامة ومعارف قائمة على الشواهد وتطبيق تلك الممارسات والمعارف على نطاق واسع. وهذا يتطلّب مزيدا من الاهتمام باستحداث الأدوات اللازمة، مثل مؤشّرات التقييم، وبدعم التشخيص والتخطيط الاستراتيجي.

٢٢- وأوصت حلقة العمل بأن ينظر المجتمع الدولي، بما فيه الجهات المانحة، في تيسير ودعم تنمية بناء القدرات على صعيدي الحكومات الوطنية والمحلية، مثلا من خلال تبادلات بين مدينة وأخرى، وكذلك توفير المساعدة التقنية والتدريب، مع إيلاء اهتمام خاص للخبرة القابلة للنقل فيما بين البلدان النامية، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.